د. فيصل الشريف:

كليات الشرق العربي نموذجا رياديا في مجال إدارة المشاريع.

حاوره لإشراقة بندر الذرحاني

تأسيس أجيال أكاديمية وأهمية إدارة المشاريع كتخصص علمي وسط التغيرات العصرية في مفهوم التخصصات العملية، إضافة إلى تقديم الخبرات ونشر الثقافة، ومحاور أخرى تحدث عنها الدكتور فيصل بن الفديع بن فيحان الشريف عضو هيئة التدريس في قسم إدارة الأعمال في كليات الشرق العربي، خلال حوار خاص أجرته معه صحيفة إشراقة وجاء فيه:

*** ما الذي دفعك لاختيار تخصص العمارة ومن ثم التعمق في إدارة المشاريع الإنشائية؟**

في الحقيقة إن دوافع دراسة العمارة لم تكن واضحة، كان قسم العمارة جزء من كلية الهندسة في حي عليشه بالرياض، ضمن جامعة الرياض (الملك سعود حالياً)، حيث بها قُبلت، وبعد القبول قرأت إعلانا عن اختبار القدرات للراغبين في الالتحاق بقسم العمارة، وهو اختبار يُركز على المقابلة الشخصية مع مجموعة من الأساتذة وعلى مهارات الرسم، ذهبت للامتحان ومنه تم قبولي في قسم العمارة، الذي انفصل فيما بعد ليكون ضمن كلية العمارة والتخطيط والتي منها تخرجت.
أما بالنسبة للتوجه لإدارة المشاريع ربما كان نتيجة الممارسة المهنية التي بدأت بأعمال موجهة إلى الإشراف على تنفيذ المشاريع وإدارة أنشطة التنفيذ، وهو أحد مجالات عمل المهندس بعد حصوله على الإجازة في تخصصه، وبما أن العمل الذي تمارسه تحبه، تتجه إلى التعمق فيه وتحاول أن تطور نفسك في جوانبه المختلفة، ومن هنا بدأت إكمال الدراسات العليا في إدارة المشاريع متخصصا أكثر في مشاريع المشاركة بين القطاعين العام والخاص، حيث كانت بريطانيا رائدة هذا التوجه في دول العالم.

*** كيف أثرت دراستك في جامعة هيريوت وات على مسيرتك المهنية؟**

التعلم في بيئات مختلفة والاحتكاك مع المهتمين من مختلف دول العالم، لاشك أنه يصقل التجربة ويُثري الحصيلة، ويزيد في سعة الأفق، والدارسات العليا تجعل تركيز الاهتمام محددا بشكل أكبر على مواضيع قليلة مترابطة يُشبعها المتعلم بحثا وتفصيلا، ومثل تنوع التجربة وتركيز الاهتمام هذا لا شك أنه يؤثر على المسيرة المهنية ويجعلها محددة ومركزة، وقد يجد الإنسان فيها نفسه أكثر

> المشاريع المشتركة بين القطاعين العام والخاص لها دور تنموي كبير

ارتياحا وأجود إنتاجا.

*** ما هو التحدي الأكبر الذي واجهته خلال عملك في مشاريع كبرى مثل شركة إسمنت تبوك أو الغرفة التجارية بالرياض؟**

«تحديد التوجه» كان التحدي الأكبر في بداية العمل، كل تخصص يتخرج به الطالب يمكن أن يعمل به في وظائف كثيرة، وتحديد نوع الوظيفة التي يمكن أن تستمر فيها هو التحدي الأكبر في بداية العمل، وبالنسبة لعملي في شركة أسمنت تبوك، فإنه جاء بعد أن حددت مجال عملي وتوجهي في الممارسة المهنية، ولم يكن هناك تحديات تذكر في العمل في هذه الشركة أو غيرها من أعمال.

*** ما هي أبرز الدروس التي تعلمتها من الجمع بين أدوارك المختلفة كممثل للمالك، مقاول، ومستشار؟**

هو استيعاب التوقعات، ما يتوقعه كل طرف من الآخر، ومن ثم العمل على إدارة التوقعات وفي الذهن كل الإجابات المناسبة على الأسئلة المحتملة، وتهتم إدارة المشاريع في أحد جوانبها بجميع المعنيين ومصالحهم المترابطة والمتداخلة أو حتى تلك المتقاطعة، والمرور عمليا على جميع الأدوار يجعل من إدارة المعنيين أمرا أكثر يسرا.

*** كيف أسهمت خبراتك في تأسيس عدد من الشركات المتنوعة؟**

مع تراكم الخبرات وتنوعها بين القطاعين العام والخاص، يجد الإنسان نفسه في خضم هذا البحر ولا بد أن يواكب التيار، وهنا أشير إلى أن مشاركتي وتأسيسي وانضمامي للعديد من الأعمال ساهم بشكل أو بآخر في الحصول على معارف كثيرة أصبحت رادفا عمليا يعتمد على التجربة والممارسة والخبرة لدعم مسيرة البحث والتعليم الأكاديمي التي نمارسها الآن.

*** كيف ترى دورك كعضو هيئة تدريس في كليات الشرق العربي من خلال إعداد الجيل الجديد من مديري المشاريع، وفي تطوير مناهج وبرامج قسم إدارة الأعمال (إدارة مشاريع) في الكليات؟**

لا شك أن المعرفة هي أفضل ما يمكن أن ينقله الإنسان لغيره، والخبرات والتجارب تولد المعرفة، وفي أروقة الجامعات يتم تنظيم وترتيب المعرفة وتقديمها على طبق من ذهب لمن يطلبها وهم في هذه الحالة طلابنا الأعزاء، ودوري لا يختلف عن أدوار زملائي الأفاضل في القسم، كلنا نُكمل بعض في سبيل تقديم جودة تعليم نافع ومفيد ومتوافق مع التوجهات والتطورات العلمية والبحثية.
مهنة إدارة المشاريع تواجه تحديا كبيرا، حيث أن الطلب عليها عالي والمؤهلين فيها قليلو العدد، فأصبحت مركبا سهلا يعتمد على التجربة والخطأ قبل أن يعتمد على التأهيل الأكاديمي والمهني الصحيح، ومن هنا فالكليات تحاول تخريج المؤهلين القادرين على سد جزء من النقص الشديد لوظائف مدراء المشاريع أو للوظائف المرتبطة بالمشاريع سواء في إدارة عقود أو جودة أو تكلفة أو مخاطر أو مشتريات المشاريع وغيرها.
وعلى صعيدي الشخصي أحرص دائما على المزج بين الجوانب النظرية والتطبيقية في التعليم، وذلك من خلال تضمين المناهج حالات عملية ودراسات ميدانية واقعية، إلى جانب استخدام أساليب تعليم مبتكرة، مثل التعلم القائم على المشاريع والمحاكاة، كما أعمل على تعزيز مهارات التفكير النقدي وحل المشكلات لدى الطلاب، وهي مهارات أساسية لمدير المشروع الناجح.
فضلا عن ذلك، أحاول استثمار خبراتي العملية التي اكتسبتها على مدار السنوات في إثراء محتوى المواد الدراسية وربطها بالواقع المهني، مما يُمكن الطلاب من فهم التحديات التي قد تواجههم في سوق العمل وكيفية التعامل معها بفعالية، وهذا النهج يُساعد في إعداد جيل من مديري المشاريع المؤهلين أكاديميا ومهنيا، الذين يتمتعون بالقدرة على الابتكار والتكيف مع متطلبات العصر.

*** ما هي المساهمة التي تعتز بها في المؤتمرات العلمية، مثل المؤتمر السعودي الرابع والخامس لإدارة المشاريع؟**

هذه المشاركات في تنظيم المؤتمرات أو المشاركة بها مفيدة ومثرية، والجوانب الإيجابية التي يحصل عليها المشارك بها كثيرة، واعتز كثيرا بالمشاركة في اللجان الخاصة بالمؤتمر السعودي الأول والثاني والثالث لإدارة المشاريع، كما اعتز بترأسي للمؤتمر الرابع والخامس منها، بالإضافة إلى مشاركتي في الكثير من المؤتمرات المحلية والدولية.

*** كيف ساهمت كتاباتك في الجريدة الاقتصادية في نشر ثقافة إدارة المشاريع؟**

كانت فرصة جيدة للكتابة عن قطاع المشاريع وبعض الهموم التي تتعلق به في ملامسة أسبوعية يصعب قياس أثرها بشكل دقيق، لكنها كانت تجربة ممتعة ومحفزة، حرصت من خلالها

صقل التجربة عن طريق التعلم يُثري الحصيلة
دور الكليات في تمكين الكفاءات لتعزيز ودعم سوق العمل

على تبسيط مفاهيم إدارة المشاريع وطرح أمثلة واقعية تُبرز أهميتها في تحقيق النجاح والتنمية في مختلف القطاعات.

كما كنت أسعى إلى نشر الوعي بأفضل الممارسات والتحديات التي تواجه مديري المشاريع، مما ساعد في تعزيز الاهتمام بهذا المجال ودفع المزيد من القراء للتعمق فيه، سواء على مستوى الأفراد أو المؤسسات.

*** كيف ترى أهمية دورك كمحكم معتمد دوليا ومحليا في حل النزاعات التعاقدية؟**

التحكيم قضاء، ودور محكم واحد قد لا يكون مؤثرا بشكل واضح، لكن المحكمين يقومون بدور مهم في حمل ثقل الفصل في المنازعات والتخفيف من الضغط على المحاكم الرسمية، ويتميز التحكيم بالسرعة في اتخاذ القرار تقليل أمد التقاضي، كما أنه يعمل على تقليل التكاليف والحفاظ على خصوصية أطراف النزاع وتوفير بيئة متخصصة تساعد على فهم طبيعة النزاعات الفنية او التجارية المعقدة.

والمحكم لابد أن يكون محايدا ونزيها وصاحب خبرة، أما دوره في حل النزاعات التعاقدية فهو يتلخص في الاستماع للأطراف وتحليل المستندات والوثائق والأدلة التي يقدمونها، ومن ثم إصدار حكم محايد.

*** ما هي أهم المعايير التي تعتمد عليها عند تقديم استشاراتك للمشاريع المشتركة بين القطاعين العام والخاص؟**

مشاريع المشاركة بين القطاعين العام والخاص تعتبر مشاريع خاصة ولها طبيعة مختلفة عن بقية المشاريع، لا في الالتزامات ولا في المهام ولا في البرمجة الزمنية وإدارة التكلفة ولا حتى في النتائج.

لها دور مهم في التنمية في أنحاء كثيرة من العالم، إن تم استخدامها كما ينبغي، وقد أولت حكومتنا المباركة جل الاهتمام لمشاركة القطاع الخاص للقطاع العام في التنمية، وخصصت لها برنامجا هاما تعتمد عليه رؤيتها للمستقبل (٢٠٣٠) وهو برنامج التخصيص، وتقديم الاستشارات في هذا المجال يعتمد على أمور كثيرة، والمعايير الخاصة بالاستشارات في هذا المجال والتي يمكن أن تتضمن نجاح المشروع وتحقيق أهدافه، تشمل الدراسة الدقيقة للاحتياج ووضوح الجدوى، التوزيع العادل للمخاطر، توفر الغطاء التشريعي والتنظيمي، الشفافية والحوكمة، معايير الأداء والتوفر المطلوب، وغيرها كثير.

*** ما هي تطلعاتك المستقبلية لتطوير مجال إدارة المشاريع الإنشائية في المملكة؟ وما نصيحتك للشباب الطموحين الذين يرغبون في دخول مجال إدارة المشاريع ؟**

تعتبر بلادنا ورشة عمل للنمو المستمر منذ أكثر من ستين سنة، كان حجم المشاريع الرأسمالية من إجمالي بنود الميزانية العامة بمعدل يصل إلى ٤٥٪، وارتفع الإنفاق على المشاريع الإنشائية مع نمو القطاع الخاص وتطور احتياجاته، والنمو السكاني يحتاج إلى مزيد من المشاريع، ونحن نحتاج إلى تكثيف التطلعات المتعلقة بقطاع التشييد من زيادة الكفاءة ورفع اعتماد عوامل الاستدامة والاعتماد على التقنيات الحديثة في التشييد لتقليل الوقت والتكلفة.

نتطلع أيضا إلى الاعتماد ما أمكن على مشاريع المشاركة بين القطاعين العام والخاص لما في ذلك من توفير في الإنفاق وتوجيهه إلى بنود أخرى قد لا يتمكن القطاع الخاص من المساهمة فيها، ولما في ذلك من جودة واستدامة وتفعيل لنظم التعاقدات الحديثة وتبين أفضل الممارسات العالمية في هذا الميدان.

ونصيحتي للشباب الراغبين في دخول مجال إدارة المشاريع، الجدية في تحقيق هذه الرغبة بأفضل ما يمكن، الجدية التي تمكنهم من المثابرة والبحث عن المعلومة والقراءة في مجال إدارة المشاريع، وكذلك التعلم المستمر وبناء السير الذاتية بما يظهر جديتهم واهتمامهم.. كما أنصحهم بتطوير مهارات التواصل لديهم على اعتبار أنها الواجهة التي يراك الآخرين من خلالها، وألا يترددوا في ممارسة إدارة المشاريع معاونين ومساعدين ومراقبين في البداية لأن ذلك سيساعد على صقل معرفتهم بالتطبيق الصحيح و استخلاص الخبرة والتجربة ممن يملكها.

وتتطلب إدارة المشاريع تركيزا مستمرا وحضورا للذهن، لكثرة التفاصيل وتعدد أصحاب المصلحة في المشروع والحاجة لإدارة كل منهم بطريقة مختلفة.

*** في الختام ما هي رؤيتك لدور كليات الشرق العربي في إعداد كوادر وطنية متخصصة تواكب احتياجات سوق العمل؟**

دور الكليات في هذا السياق محوري وأساسي، إذ يُسهم في سد فجوة مهمة في سوق العمل من خلال تأهيل كوادر وطنية متخصصة في إدارة المشاريع، وهو مجال استراتيجي يزداد الطلب عليه في ظل التحولات الاقتصادية والتنموية الكبرى التي تشهدها المملكة، التعليم الجامعي اليوم لم يعد يقتصر على تقديم المعرفة النظرية فقط، بل أصبح منصبا على إعداد خريجين يمتلكون مهارات مهنية متقدمة وقدرة على التعامل مع تحديات الواقع العملي.

كليات الشرق العربي تمثل نموذجا رياديا في هذا المجال، ليس فقط من خلال ريادتها في تقديم برنامج البكالوريوس في إدارة المشاريع كأول كلية سعودية، ولكن أيضا من خلال التزامها بمواكبة التوجهات العالمية في تصميم المناهج والبرامج. فهي تعمل على دمج التكنولوجيا الحديثة، والتعلم التجريبي، والشراكات مع قطاعات الأعمال المختلفة، بما يضمن تزويد الطلاب بخبرات واقعية تهيئهم للتعامل مع المشاريع الضخمة التي تعتمد عليها مبادرات رؤية المملكة ٢٠٣٠.

علاوة على ذلك، فإن وجود كليات مرنة وتتمتع بالقدرة على التطوير المستمر، ككليات الشرق العربي، يُعزز من قدرتها على الاستجابة السريعة للاحتياجات المتغيرة لسوق العمل، سواء من حيث التخصصات المطلوبة أو المهارات التي يجب أن يمتلكها الخريجون، هذه المرونة تجعلها في موقع ريادي يمكنها من بناء كوادر وطنية قادرة على إدارة المشاريع بكفاءة واحترافية، مما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة وأهداف رؤية المملكة الطموحة.